

على الخلاف

الاستراتيجية المصرية في التعاطي مع «الملفات الساخنة» لـ 7 دول

حصلت «الأخبار» على وثائق أرسلها جهاز «المخابرات العامة» المصرية إلى وزارة الخارجية وإدارات إعلامية، فحدّذ فيها التوجهات والنتيجهات التي تخض الملفات الخارجية لسبع دول، منها ما هو مشتمل مبدائياً

هناك سوريا واليمن وليبيا، ومنها ما يشهد حراكاً شميبياً واضطراباً سياسياً كالسودان والجزائر، وثالثها على خط تماس ومواجهة مثل قطر وتركيا. هذه الفحّذات وضعها مدير المخابرات اللواء عباس كامل، بمتابعة من

كان الملف الفلسطيني غالباً عن «الاستراتيجية»، فذلك يعود إلى أنه خلفه تنابعه، بل تديره مباشرة، المخابرات، وليس للأذرع الأخرى صلة به، إلا في حدود البيانات المكررة المضمون

«المخابرات العامة» تحدد أولويات الخارجية والإعلام

سوريا: تركيز على «الأطماع» التركية والإيرانية والتغيير الديموغرافي

سوريا في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما في ظل «مخاطر عودة المقاتلين الأجانب عقب تضيق الخناق عليهم في سوريا والعراق». كذلك جرى التشديد على «استعادة سوريا محيطها العربي لقطع الطريق أمام محاولات بعض الدول الإقليمية لتعزيز وجودها على الساحة السورية، كإيران وتركيا»، مع التركيز على دور الأخيرة وتعزيز وضعية التركمان في مناطق نفوذها»، وفي الاتجاه نفسه، أوصت الاستراتيجية بالتحذير من «تنامي النفوذ الديموغرافي للسكان وخاصة في محيط دمشق ومنطقة القلمون».

وعمليات الحشد ضد الأكراد، ومساعيها لتغيير الهوية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، سوريا، بهدف حماية خط الإمدادات من طهران حتى بيروت، إلى جانب مواصلة مساعيها لنشر التشيع في المنطة لتفخيز مشروع الهلال الشيعي، وكذلك عمليات التغيير الديموغرافي للسكان وخاصة في محيط دمشق ومنطقة القلمون».

في المقابل، وجّهت بـ«تجنب إبراز المواقف السلبية لسوريا إزاء مصر، وترويج الإعلام السوري أخيراً لمسؤولية مصر عن أزمة النفط التي تواجهها دمشق على خلفية منع مصر عبور سفن تحمل نفطاً إلى سوريا عبر قناة السويس، مع عدم تناول الموقف المصري صراحة تجاه عودة سوريا إلى الجامعة العربية، أو الموقف من تطبيع العلاقات مع دمشق، (بل) الاكتفاء بتناول الموقف المصري في إطار حيادي بالتركيز على دعمخبارات الشعب السوري والدفع باتجاه تسوية الأزمة»، وحتى «تجنب التعليق على قرار الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) الخاص بالانسحاب من سوريا وتطوارة، وكذلك تجنب إبراز الأدوار السلبية التي سبق قيام بعض الدول العربية بها، كالسعودية والأردن، داخل سوريا، بدعم جماعات المعارضة المسلحة»، أيضاً، أوصت المخابرات بـ«عدم تسليم الضوء على نجاحات القوى الكردية الميدانية، بل التركيز على إبراز أوجه الخلاف بينهم وبين النظام في ضوء مطالبهم الانفصالية، بما يشكل خطورة على وحدة الأراضي السورية»، وأخيراً «إبداء التحفظ من تأثير العقوبات الأميركية والأوروبية... (التي) قد تسهم في خلق موجة جديدة من اللجوء والهجرة إلى دول الجوار وأوروبا».



لا تنظرهما إلى الدورين السعودي والإردني مع المسلحين (أي بي إيه)

شدت الاستراتيجية المُرسلة إلى «الخارجية» على «إبراز أهمية سوريا مصر، بتسليط الضوء دائماً على التاريخ المشترك والعلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين، وضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، مع الترويج لدعمخبارات الشعب السوري، لكن مع رفض أي تدخل خارجي في شؤونهم... وضرورة انسحاب أشكال الوجود الأجنبي كافة»، مع «الاهتمام بإبراز الجهود والتحركات (المصرية)... مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية

تجاهلوا حديث الإعلام السوري عن دورنا في أزمة الوقود

لحل الأزمة سياسياً، تأسيساً على مخرجات جنيف والقرارات الأهمية ذات الصلة، وكذلك دعم الجهود الأسمية الراهنة لتشكيل لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد، كذلك، ذكرت ورقة «المخابرات العامة» الاستراتيجية «رفض أي أجدات انفصالية، مع إبراز الدور الذي تقوم به بعض القوى الدولية والإقليمية لدعم القوميات الأخرى، كدعم الولايات المتحدة وفرنسا الراهن للأكراد، ودعم تركيا للتركمان»، ومن جهة أخرى «الترحيب باستضافة مصر للاجئين السوريين، مع أهمية عودة من يستطيع منهم إلى بلادهم، في إطار استعادة الاستقرار»، وفي ما يشابه الموقف من الجزائر واليمن ودول أخرى، تمسكت الاستراتيجية بالتركيز على «دعم الجيوش الوطنية في محاربة الإرهاب، والتشأن على دور النظام بشأن ذلك، الأمر الذي يخدم الرواية المصرية المعتادة عن دور الجيش، وكونه خطأ أحمر في الداخل، مع إبراز ترحيب القاهرة بالتعاون مع



(أي بي إيه)



تجنبوا الحديث عن عمليات «التحالف»، والرها في تدهور الأوضاع (أي بي إيه)

اليمن: لا انتقاد للحوثيين وللإمارات

في الملف اليمني، أكدت استراتيجية «المخابرات العامة» «مساندة مصر للجهود الأسمية والدولية لحل الأزمة اليمنية سياسياً، ودعم التفاهات المنيقة من مشاورات السويد»، وأوصت بالحديث عن «إبقاء مهادنة تركمان شمالاً وجنوباً باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي»، مع التركيز إعلامياً وسياسياً على «سلامة الموقف المصري وتزاهته تجاه الأزمات العربية، خاصة اليمنية»، (وهي) دعم الجيوش الوطنية، وتبني الحلول السياسية ومكافحة التخلفات الإرهابية»، إلى تعزيز نفوذها على الساحة اليمنية مستخدمة تعقد الأزمة»، كذلك دعت إلى التحذير من «سلبيات أي وجود مستقبلي لقوات أجنبية على أراضي اليمن بدعوى حفظ الأمن»، أما الأكثر إثارة للقلق، فهو التوصية بـ«تجنب توجيه انتقادات مباشرة إلى جماعة الحوثيين... وسعي القوى الدولية لضمان تحكّمها في مياه البحر الأحمر»، ووفق ذلك، جرت التوصية إلى تصفيلات... أو مواقف الأطراف الداخلية والإقليمية تجاه الأزمة».

الإنسانية... عبر استقبال كافة المينين دون تمييز لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية، وأيضاً تسهيل إجراءات دخولهم، وتقديم المساعدات الإنسانية»، وشددت الاستراتيجية على التمسك بـ«إبقاء مهادنة حفظ الأمن ومكافحة التخالف»، على رغم إقرارها بإسهام تلك العمليات «في تدهور الأوضاع»، وأيضاً «تجنب انتقاد دور الحكومة الشرعية اليمنية، أو إبراز ضعف نفوذها في المحافظات المحررة»، وعدم التعرض لدور الإمارات في المحافظات الجنوبية ودعمها الميليشيات المسلحة خارج نطاق الدولة... واقتصر تناول الدور السلي لإيران في اليمن على الجانب الخديري»، أما الأكثر إثارة للقلق، فهو التوصية بـ«تجنب توجيه انتقادات مباشرة إلى جماعة الحوثيين... وسعي القوى الدولية لضمان تحكّمها في مياه البحر الأحمر»، ووفق ذلك، جرت التوصية إلى تصفيلات... أو مواقف الأطراف الداخلية والإقليمية تجاه الأزمة».

السودان: التزام الحياد ليبيا: الدعم لحضرت الجزائر: مع خطة الجيش

جاء السودان في أولوية الاستراتيجية الخارجية التي وضعتها «المخابرات العامة» لوزارة الخارجية وسوائل الإعلام، بادئة بتأكيد «حرص مصر الدائم على استقرار السودان في ضوء العلاقات التاريخية والاستراتيجية... ودعم خيارات الشعب السوداني استناداً إلى ثوابت سياسة مصر المتمثلة في عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع التركيز على أهمية تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة السودان في تجاوز الموقف الراهن». ولذلك، على الوزارة «الالتزام الحيادية والمهنية وعدم الإساءة إلى أي أطراف سودانية... مع إمكانية البدء بشكل متدرج ومدروس في استضافة شخصيات سودانية من مختلف القوى السياسية في المنابر الإعلامية المصرية، مع مراعاة مبدأ الرأي والرأي الآخر، وما يدعم التوجه المصري في استضافة ملثقى حوار للقرى السياسية السودانية»، والتنبيه حالياً إلى «عدم التطرق إلى القضايا الخلافية، ولا سيما منطقة «حلايب وشلاتين»، مع تجنب التغطية الإعلامية لأي جهود أو زيارات لمسؤولين مصريين (إلى هناك) خلال المرحلة الحالية».

أما في الشأن الليبي، فتضمنت الاستراتيجية التشديد على أن «العمليات العسكرية للجيش الوطني الليبي (قوات المشير خليفة حفتر) في المنطقة الغربية تأتي في إطار استكمال جهود الإرهاب والتأسيس لاستكمال المسار السياسي... مع إبراز سلامة الرؤية التي طامنا اكتشفها مصر في مختلف المحافل حول الأولوية القصوى لاستعادة الدولة الليبية والحفاظ على وحدتها واستقرارها و...» مكافحة الإرهاب والميليشيات المتطرفة... ولذلك، على «النشرات والصحف القومية المصرية تغطية تطورات الموقف الراهن في المنطقة الغربية، وتبني عناوين ومعالجات مؤيدة للجيش الوطني الليبي، وإبراز خطورة الميليشيات الإخوانية والمتطرفة والدورين القطري والتمركي في زرعنة استقرار ليبيا منذ عام 2011». أيضاً، طلب من «الخارجية» تسهيل اللقاءات التلفزيونية مع حفتر واللواء أحمد المساري (المتمحد الرسمي لقواته) على الفضائيات الرئيسة الرسمية والخاصة، مع «إبراز موقف رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، باعتباره البرلمان الشرعي الوحيد المنتخب حتى الآن... ويؤكد شرعية العمليات العسكرية للجيش الليبي، وإبراز خطورة تزايد الدعم التركي والقطري والإيراني المجه إلى إرهابيي المنطقة الغربية، وكثافة انتقال المقاتلين الأجانب إلى مناطق الصراع الليبي عبر تركيا وما تمثله من محاولة تحويل الساحة الليبية إلى ميدان سوري جديد، وارتباطات الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق (في طرابلس) بالعناصر والكيانات الإرهابية، والاستفادة من البيانات التي يقوم المتمحد باسم الجيش (المسماري) بنشرها يومياً منذ بداية العمليات في تبني المواقف الرسمية عما يحدث في ليبيا». في المقابل، حذرت الاستراتيجية من الإشارة إلى «ميليشيات حكومة الوفاق الوطني بأنها سلطة شرعية أو قوات نظامية، مع تجنب أي موضوعات تتعلق بالدعم العسكري الخارجي المقدم إلى الجيش الوطني (حفتر)، وخاصة الفرنسي والإماراتي... فضلاً عن ضرورة عدم التعاطي مع المجلس الرئاسي الليبي على أنه جزء من الحل، والتركيز في المقابل على أنه جزء من المشكلة بحكم التحالفات التي يبرعها حالياً لجماعات وتنظيمات إرهابية واضحة، وتسيخيره موارد الدولة التي يسيطر عليها ميليشيات مصراتة وطرابلس، واستدعائه الواضح للتدخل الخارجي، فضلاً عن تصعيد أقطاب المنطقة الغربية مواقفا العدائية المباشرة وغير المباشرة ضد مصر».

بالانتقال إلى الجزائر، شددت تعليمات المخابرات على «التغطية الإيجابية المتواصلة للمواقف التي يتخذها الجيش الجزائري، والاستفسار المستمر عن أسباب إصرار عدد من التيارات على الخروج عن الدستور والخطوات التي يقرها لتنظيم المرحلة الانتقالية، رغم أنها تتيح إجراء الانتخابات بسرعة في يوليو (تموز) 2019، مع تأكيد أن هذا الإصرار يؤدي بالضرورة إلى سيناريوات الفوضى، وتوصيل رسائل تؤكد ثبات الموقف المصري حيال الأوضاع في الجزائر، وذلك بالتركيز على حرص مصر بقيادة وحكومة وشعباً على الحفاظ على استقرار الجزائر بشكل خاص، ومنطقة المغرب العربي بشكل عام، لما لذلك من تأثيرات مباشرة على الأمن القومي المصري... وثقة مصر في قدرة الجيش والشعب الجزائري على عبور المرحلة البديقة الراهنة بشكل يُليّ تطوعات الشعب الجزائري، والتأكيد على عمق العلاقات التاريخية».

ولذلك، حذرت الاستراتيجية من «الطعن في نيات أو عدالة المطالب التي رفعتها التظاهرات في الجزائر، والتناول الموضوعي لها كمعادلة بين شرعية تلك المطالب في إراحة النظام الجزائري السابق من جانب، ومحاولة بعض الأطراف استخدام ذلك في تنفيذ سيناريوات الفوضى من جانب آخر، مع عدم الخوض في أي مواقف أو تصريحات للقيادة السياسية المصرية أو للحكومة تتعلق بالأحداث الجزائرية، حتى لا تُفسر بشكل يؤثر على العلاقات الثنائية، وخاصة على المستوى الشعبي، ولا سيما مع اقتراب توافق الجماهير الجزائرية إلى مصر لحضور مباريات كأس الأمم الأفريقية في يونيو (حزيران) «الجارى».

تجنبوا الحديث عن مساعي حل الأزمة مع «الرابعي»

قطر بالشخصيات المدرجة على قوائم الإرهاب الدولية» من جميع الجنسيات. وحول ما سمته «التورط التركي والقطري في دعم الإرهاب»، دعت

دول المقاطعة العربية في المؤسسات والمنظمات الدولية، كمنظمة العمل الدولية والاتحاد العالمي للبريد، وفي ما يتصل بالأزمة الخليجية، أكدت الاستراتيجية «استمرار تمسك الدول الأربع (مصر والسعودية والإمارات والبحرين) بموقفها... في ظل رفض قطر تنفيذ المطالب الـ 13 واستمرارها في سياستها قريبة من مناطق الصراعات، كسوريا والعراق، لإظهار نفسها كحد فاصل بين إرهاب الشرق الأوسط ودول أوروبا، وهو يتناقى مع فتحها أراضيها لمرور المقاتلين الأجانب وإقامة علاقات اقتصادية معهم كتهريب المشتقات النفطية والاتجار»، لكن مع تجنب «الخوض في أي مواقف أو تصريحات لإردوغان

لأطماع الرئيس التركي في المنطقة، ورغبته في إحياء الدولة العثمانية»، فضلاً عن «إبراز التعاون بين أفرة وطهران وتعزيز نفوذ كل منهما في سوريا، ما يقوّض الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ويمهد لتقسيمها»، وذلك ضمن «التركيز على دعم تركيا للإرهاب، واستفهام بتهمة الانتماء إلى حركة فتح الله غولن».

الحريات (هناك)، ولا سيما الفصل من العمل والاعتقالات والمحاكمات... بتهمة الانتماء إلى حركة فتح الله غولن».

في الوقت نفسه، اعتمدت الاستراتيجية في مواجهة أفرة على «إبراز توجه الدولة هناك نحو التسالم في ظل حكم إردوغان، رغم علمانية الدولة والدستور، والترويج لحقوقهم، والتركيز على حالات تقييد

تركيا: حقوق الأكراد وأسلمة الدولة قطر: فضح دور الدوحة في دعم الإرهاب

جاء التعاطي المصري مع كل من تركيا وقطر من زاوية واحدة تقريباً، هي علاقة البلدين بجماعة «الإخوان المسلمون» التي حظرتها الدولة وترى أنها في مواجهة مفتوحة معها. ففي الملف التركي، أوصت «المخابرات العامة» بالتركيز على «التصفيلات التي يمنحها نظام (الرئيس رجب طيب) إردوغان

لتنظيم جماعة الإخوان... مع استمرار التنظيم في التحريض الصريح ضد الدولة المصرية»، إضافة إلى مواصلة «اتهام تركيا بالاندخل في الشأن المصري»، ولذلك، يجب التدخل المقابل بـ«إبراز ما يتعرض له الأكراد من ظلم في تركيا، ومعاملتهم كإقلية، والاعتداء على حقوقهم، والتركيز على حالات تقييد